

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2002/104
21 December 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثامنة والخمسون
البند ١٧ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: الإعلام والتثقيف

تنفيذ خطة عمل عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال

حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤

تقرير المفوضة السامية

أولا - مقدمة

١- يقدم هذا التقرير عملا بقرار اللجنة ٦١/٢٠٠١. وبعد انعقاد الدورة الأخيرة للجنة، قدمت المفوضة السامية إلى الجمعية العامة تقريرا بشأن تنفيذ خطة عمل عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (A/56/271). وبناء عليه، يكتفي هذا التقرير بعرض ما ورد خلال الفترة من منتصف شهر تموز/يوليه إلى شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ من معلومات إضافية ردا على المذكرات الشفوية والرسائل الموجهة في شهر أيار/مايو ٢٠٠١ إلى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لاسترعاء انتباهها إلى قرار الجمعية العامة ٩٤/٥٥ وإلى قرار لجنة حقوق الإنسان ٦١/٢٠٠١ وطلب معلومات بشأن تنفيذها. ويشمل التقرير أيضا معلومات عن الأنشطة ذات الصلة التي اضطلعت بها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في هذه الفترة.

٢- ويتبع في هذا التقرير ذات التنظيم المتبع في خطة العمل، التي يسعى برنامجها التنفيذي إلى تحقيق الأغراض التالية: تقييم الاحتياجات وصياغة الاستراتيجيات الفعالة اللازمة للثقيف في مجال حقوق الإنسان (المكون ١)؛ وتعزيز البرامج والقدرات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية اللازمة للثقيف في مجال حقوق الإنسان (المكونات ٢ إلى ٥)؛ وتنسيق وضع المواد الفعالة اللازمة للثقيف في مجال حقوق الإنسان (المكون ٦)؛ وتعزيز دور وقدرات وسائط الإعلام الجماهيري لتدعيم الثقيف في مجال حقوق الإنسان (المكون ٧)؛ ونشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على نطاق عالمي (المكون ٨). ويسلط هذا التقرير الضوء على أوجه التقدم المحرز في المكونات التي تلقت المفوضية معلومات بشأنها.

ثانياً- تنفيذ خطة عمل عقد الأمم المتحدة للثقيف في مجال حقوق الإنسان

ألف- المكونات ٢ و٣: تعزيز البرامج والقدرات الدولية

والإقليمية اللازمة للثقيف في مجال حقوق الإنسان

١- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

٣- تمشيا مع التوصيات المقدمة في إطار التقييم النصفي الشامل للعقد والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان، ما زالت المفوضية تركز على الإجراءات التالية فيما تقدمه من مساهمة لتحقيق أغراض العقد.

ضمان التنسيق الأساسي للعقد على الصعيد العالمي

٤- واصلت المفوضية نشر المعلومات عن العقد وعن الثقيف في مجال حقوق الإنسان عموماً، وذلك بالرد على استفسارات المهتمين من ممثلي الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وجهات أخرى. ويتم بصورة دورية استكمال صفحة المفوضية المخصصة للعقد على الإنترنت بغية نشر المعلومات المتصلة بالعقد.

تيسير التواصل وتبادل المعلومات فيما بين فعاليات العقد

٥- واصلت المفوضية وضع قاعدة بياناتها المتعلقة بالثقيف في مجال حقوق الإنسان (وهي متاحة من خلال موقع المفوضية على الإنترنت، وعنوانه: <http://www.unhchr.ch/hredu.nsf>)، كما واصلت تنمية مجموعة مصادرها المتصلة بالثقيف في مجال حقوق الإنسان، التي تشمل المواد المنتجة على جميع المستويات للثقيف والتدريب في مجال حقوق

الإنسان والمتاحة للجمهور في مقر المفوضية بجنيف (ترد تفاصيل هذين المشروعين في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة).

٦- وبالإضافة إلى ذلك، قامت الأمم المتحدة على الصعيدين الدولي والإقليمي بتنظيم أنشطة تركز على التثقيف في مجال حقوق الإنسان أو تشمل عنصرا يتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان والديمقراطية في أوروبا وآسيا الوسطى والقوقاز (دوبروفنيك، ٨-١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١) ركز ممثلو الحكومات المعنية، كما ركز المراقبون عن المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأعضاء المجتمع المدني، على أهمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان كاستراتيجية لتفادي انتهاكات حقوق الإنسان ولإيجاد ثقافة سلم وتسامح وحقوق الإنسان. وعلى سبيل المتابعة للمناقشات المعقودة في المؤتمر، باشرت المفوضية برنامجا للتعاون الإقليمي يشمل عنصرا يتصل بحقوق الإنسان، إسهاما منها في تعزيز القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان. وكذلك نظمت المفوضية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) وحكومة المكسيك، المؤتمر الإقليمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (مدينة المكسيك، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١) الذي اعتمد فيه ممثلو الحكومات المعنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية إعلان المكسيك، الذي يتضمن توصيات مختلفة لتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية.

٧- وشاركت المفوضية مشاركة موضوعية في الأنشطة التدريبية والتربوية التي نظمتها مؤسسات ومنظمات مختلفة على الصعيدين الدولي والإقليمي، كمحفل المثقفين في مجال حقوق الإنسان (كوريمبيل، المملكة المتحدة، ٤-٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١) الذي نظمته منظمة العفو الدولية، والحلقة الدراسية المعنية بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان بهدف إيجاد ثقافة سلم في أمريكا اللاتينية (كاراكاس، ١٤-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١) التي نظمتها الشبكة الأمريكية اللاتينية للتثقيف من أجل السلم وحقوق الإنسان (Red Latinoamericana de Educacin para la Paz y los Derechos Humanos)، بل وقدمت المفوضية، في بعض الحالات، الدعم المالي لهذه الأنشطة. وأخيرا استمرت المفوضية في تقديم المساعدة والدعم لما أعدته جميع الفعاليات من برامج تثقيف في مجال حقوق الإنسان، وذلك بتوفير منشوراتها مجانا.

دعم القدرات الوطنية المكرسة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان

٨- واصلت المفوضية أنشطة تعاونها التقني الهادفة إلى تدعيم القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك أنشطة التثقيف والتدريب والإعلام في مجال حقوق الإنسان. وترد التفاصيل في تقرير الأمين العام المقدمين

إلى اللجنة بشأن الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان (E/CN.4/2002/116)، وبشأن المؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (E/CN.4/2002/114).

تقديم المساعدة للمبادرات الشعبية في ميدان التثقيف في مجال حقوق الإنسان

٩- كما ورد في التقارير السابقة، وضع مشروع مساعدة تآزر المجتمعات المحلية في عام ١٩٩٨، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغية مساعدة المنظمات والأفراد على الصعيد المحلي على الاضطلاع بأنشطة تهدف إلى تدعيم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في المجتمعات المحلية.

١٠- وستشرع المفوضية في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ في تطبيق مرحلة المشروع لعامي ٢٠٠١/٢٠٠٢ في البلدان التالية:

- أوغندا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وغينيا، وليبيريا، ومدغشقر، ومصر (أفريقيا)؛
- الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وساموا، والفلبين، وكمبوديا (آسيا)؛
- أوزبكستان، والبوسنة والهرسك، وبيلاروس، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ويوغوسلافيا (أوروبا)؛
- فتزويلا، وكولومبيا، وهاييتي (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي).

واستمارات تقديم الطلبات وتفاصيل أخرى بشأن مشروع مساعدة تآزر المجتمعات المحلية متاحة عند الطلب في مقر المفوضية بجنيف وفي مكاتبها الميدانية الموجودة في البلدان المشار إليها أعلاه، فضلا عن المكاتب القطرية المعنية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وضع عدد مختار من المواد التدريبية المستخدمة في مجال حقوق الإنسان

١١- استمر العمل على تطوير مجموعة المواد التدريبية المستحدثة في إطار برنامج العقد، ولا سيما لأجل من يقومون برصد حقوق الإنسان والقضاة ووكلاء النيابة والمحامين؛ وموظفي السجون. وتتعاون المفوضية بصورة وثيقة مع المعنيين من الخبراء والمنظمات على تطوير هذه المواد. ولقد تم خلال الفترة التي يتناولها التقرير نشر "دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان" باللغة الإنكليزية (Training Manual on Human Rights Monitoring)، كما تم

نشر الصيغة النموذجية لمنشور "حقوق الإنسان والسجون - مجموعة مواد تدريبية بشأن حقوق الإنسان لأجل مسؤولي السجون" (Human Rights and Prisons - a Training Package on Human Rights for Prison Officials).

١٢ - واستمرت المفوضية في نشر مواد أخرى خاصة بحقوق الإنسان وفي توزيعها على المنظمات الحكومية وغير الحكومية (القائمة المستكملة لمنشورات المفوضية متاحة في مكتب المفوضية بجنيف عند الطلب).

نشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على نطاق عالمي

١٣ - واصلت المفوضية خلال الفترة التي يتناولها التقرير استكمال وتنقيح قاعدة بياناتها الخاصة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تحتوي أكثر من ٣٢٠ صيغة للإعلان. وتتاح قاعدة البيانات من خلال موقع المفوضية على الإنترنت (<http://www.unhchr.ch/udhr/index.htm>).

١٤ - وبالإضافة إلى ذلك، لقد أدرجت المفوضية في قاعدة البيانات المذكورة فرعاً جديداً يتضمن قائمة بما يزيد عن ٥٠٠ بند عن الإعلان العالمي (مواد مطبوعة ومواد متعددة الوسائط، فضلاً عن مجموعة واسعة من المواد التذكارية) أعدتها منظمات حكومية وغير حكومية سواء بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان (١٩٩٨) أو قبل/بعد سنة الاحتفال بهذه الذكرى. وترد في القائمة المجموعة الخاصة بالإعلان العالمي الموجودة في حيازة المفوضية والتي تعرض بعض المواد المختارة منها في المعرض الدائم الكائن في الطابق الأرضي لمقر المفوضية في جنيف.

٢ - مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة

١٥ - أسهم مركز منع الجريمة الدولية التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة في تحقيق خطة عمل العقد بترويج معايير حقوق الإنسان ومبادئها التوجيهية في مجال إقامة العدل على نحو ما وضعتها أجهزة الأمم المتحدة (كمؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين) وتشمل تلك القواعد أحكاماً تتعلق بجملة أمور، منها حماية حقوق المجرمين والضحايا، وحقوق الأطفال، وحقوق النساء، إرشاداً لمختلف الموظفين المهنيين بما يتمشى ومعايير حقوق الإنسان. ويوفر المركز، في هذه المجالات، الخدمات الاستشارية القانونية والمساعدة التقنية للدول الأعضاء من خلال مشاريع التعاون التقني. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى مكتب مكافحة المخدرات ومنع الجريمة إدارة برنامج عالمي لمكافحة الفساد، كما يدير برنامجاً عالمياً لمكافحة الاتجار بالبشر، ويوفر المساعدة التقنية لمنع تلك الظواهر ومكافحتها.

باء- المكونان ٤ و ٥: تعزيز البرامج والقدرات الوطنية والمحلية
اللازمة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان

١٦- تنص خطة عمل العقد على القيام، بمبادرة من الحكومات أو غيرها من المؤسسات المعنية، بإنشاء لجان وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، على أن تشمل هذه اللجان ائتلافا واسعا من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية وأن تكون مسؤولة عن وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية شاملة وفعالة ومستدامة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، بالتشاور مع المنظمات الإقليمية والدولية. وقد تشكل هذه الخطة عندما ينطبق ذلك جزءا من خطة العمل الوطنية الشاملة المتعلقة بحقوق الإنسان. ولقد وضعت المفوضية مبادئ توجيهية لهذا الغرض (Add.1/Corr.1 و A/52/469/Add.1)، وتم تعميمها على نطاق واسع.

١٧- تلقت المفوضية خلال الفترة التي يتناولها التقرير المعلومات التالية:

(أ) كولومبيا - ألفت حكومة كولومبيا الضوء على عدد من الأنشطة التي اضطلعت بها وزارة الداخلية بغية التوعية بحقوق الإنسان والقانون الإنساني من خلال البرامج الإذاعية وتوزيع المنشورات والدعاية التلفزيونية مع التركيز على حماية المدافعين عن حقوق الإنسان واحترام أوجه الاختلاف. أما الجماعات المستهدفة فهي الجمهور عامة (سواء في المدن أو في المناطق الريفية) وقوى الشرطة والمنظمات غير الحكومية ومجتمعات السكان الأصليين وجهات فاعلة أخرى. وتوضع برامج لبناء القدرات، كما تنظم دورات تدريبية لموظفي الخدمة المدنية العاملين لدى الحكومة المركزية والمحلية. ويتم ذلك، في كثير من الأحيان، بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمفوضية السامية لحقوق الإنسان. وقدمت حكومة كولومبيا كذلك تقريرا عن الدور الذي يؤديه مكتب محامي الشعب في التثقيف في مجال حقوق الإنسان. ويقوم هذا المكتب بإصدار وتوزيع المنشورات والمواد السمعية البصرية المتصلة بذلك، وتنظيم الدورات التدريبية لأجل موظفي الخدمة المدنية التابعين للحكومة والبلديات، وتنظيم وتنفيذ حملات التوعية، كما يبذل جهودا أخرى ذات صلة بذلك. ويركز كل برنامج على حق من الحقوق أو مسألة من المسائل (كالصحة الإنجابية أو العنف المترلي) أو على مجموعة من الحقوق (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق السياسية وحقوق الأطفال وما إلى ذلك)؛

(ب) كوستاريكا - أبلغت حكومة كوستاريكا، بأنه عملا بالمادة ٦٣ من قانون الأطفال والشبيبة الصادر في عام ١٩٩٧ والموضوع استنادا إلى أحكام اتفاقية حقوق الطفل، يتوجب على المؤسسات التعليمية أن تروج حقوق الطفل بين الطلاب بل وكذلك بين أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع الخطة التربوية الوطنية التي وضعتها وزارة التربية العامة على توعية الطلاب بالمسائل المتصلة بحقوق الإنسان. ولقد أسفر التعاون القائم بين الحكومة وهيئات مثل جامعة السلم ومعهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) عن وضع مشاريع مشتركة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان،

كالحلقات التدريبية المخصصة للمعلمين وأعضاء المنظمات غير الحكومية وممثلي المؤسسات الحكومية وتطوير المواد التثقيفية. وكذلك قدمت الحكومة تقريرا عن إنشاء غرفة خاصة تكرس لحقوق الطفل في متحف الطفل بكوستاريكا وتقريراً عن دراسة استقصائية أجريت في البلد وفي بنما لتحليل وضع التثقيف في مجال حقوق الإنسان في نظام التعليم الثانوي، وأفضت هذه الدراسة إلى إصدار منشور وعقد اجتماع إقليمي للمربين؛

(ج) إثيوبيا - قدمت حكومة إثيوبيا تقريرا عن الأنشطة الجارية التي تضطلع بها وزارات شتى. وتقوم وزارة العدل، من خلال إدارتها المعنية بالتعليم والتدريب في الشؤون القانونية وإدارتها المعنية بشؤون المرأة، بترويج التربية القانونية، بما يشمل مكونا خاصا بحقوق الإنسان، عن طريق وسائل الإعلام (الصحف والإذاعة والتلفزيون)، وتنظيم برامج تدريبية للقضاة ووكلاء النيابة والجماعات النسائية. ولقد قامت وزارة التربية بتنقيح مناهج التعليم المدرسية لتضمنها مبادئ حقوق الإنسان. كما نوهت حكومة إثيوبيا بالدور التكميلي الذي يؤديه المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان. وتؤكد حكومة إثيوبيا ضرورة تلقي مساعدة تقنية من الأمم المتحدة بغية إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان إدماجا أفضل فيما تضطلع به من برامج وأنشطة؛

(د) الكرسي الرسولي - أجرى الكرسي الرسولي دراسات استقصائية عن برامج التثقيف القائمة حاليا في مجال حقوق الإنسان في إطار شبكة المؤسسات الكاثوليكية (المدارس والكليات والأبرشيات ومراكز التدريب والمعاهد). ولقد أظهرت هذه الدراسات الاهتمام الخاص المكرس لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ولمرتكزات حقوق الإنسان بصفة عامة، وكذلك للجوانب القانونية. وتركز المؤسسات التربوية الكاثوليكية على مسائل محددة خاصة بحقوق الإنسان (كقواعد السلوك في علوم الأحياء، والحق في التنمية) أو على فئات معينة (كالمعوقين والسكان الأصليين والأقليات). وأقام الكرسي الرسولي شراكات مع وكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمجتمع المدني بغية الاضطلاع ببرامج تثقيف في مجال حقوق الإنسان، وهي برامج مخصصة ليس فقط لرجال الدين، بل أيضا للأطفال والطلاب الذين يدرسون في المدارس الكاثوليكية. وأكد الكرسي الرسولي أنه يوجد في بعض المدارس الكاثوليكية عدد كبير من الأطفال والمعلمين الذين يدينون بديانات أخرى وبين أن ذلك يشجع على التسامح والتعايش السلمي؛

(هـ) المكسيك - أبلغت حكومة المكسيك المفوضية بأنه كجزء من حركة الإصلاح التربوية التي جرت عام ١٩٩٣، تم إدراج مبادئ حقوق الإنسان في مجمل مناهج التعليم الابتدائي والثانوي، في مواد كالتاريخ (الحقوق السياسية)، والجغرافيا (الحقوق المتصلة بالبيئة، والتنوع الإثني، والتنوع البيولوجي)، والعلوم الطبيعية (الحق في الحياة والحقوق المتصلة بالصحة). وأخذت في هذه العملية سن الأطفال في الاعتبار، واتبع نهج ذو صلة بحياتهم اليومية. وفي السنة الدراسية ١٩٩٩/٢٠٠٠، وضع مقرر تعليمي للتربية المدنية والأخلاقية هدفه توعية المراهقين بالمخاطر التي قد تهدد ممارستهم حقوقهم بحرية. ووضعت وزارة التربية العامة مواد لأجل الطلاب والمعلمين تتناول المسائل المتصلة بحقوق الإنسان، كما قامت بتنقيح الكتب المدرسية وأدلة المعلمين؛

(و) تايلند - أنشئت في عام ١٩٩٨ لجنة وطنية تولت وضع سياسة وخطة عمل وطنيتين بشأن حقوق الإنسان. وأنجزت اللجنة هذه المهمة، وأقر البرلمان هذه السياسة والخطة في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠؛ وكان أحد الفروع الأحد عشر من الوثيقة يخص التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وتنفذ السياسة وخطة العمل الوطنيتين المتعلقة

بحقوق الإنسان بفضل التنسيق القائم فيما بين الوزارات، وتقوم وزارة التربية بدور المنسق فيما يتعلق بالفرع الخاص المكرس للثقافة في مجال حقوق الإنسان. كما قدمت الحكومة تقريرا عن الأنشطة التربوية التي يضطلع بها مكتب النيابة العامة (مع التركيز على الأنشطة الإعلامية المكرسة للفئات الضعيفة وعلى تدريب الأخصائيين في مجال القانون)، ووزارة التربية (مع التركيز على حقوق الطفل، بما في ذلك تطوير المناهج الدراسية، والمواد، وتدريب المعلمين، وسن التشريعات ذات الصلة)، ووزارة الداخلية (مع التركيز على تمكين المنظمات المجتمعية)؛

(ز) تونس - أنشئت في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٦ في إطار العقد الوطنية التونسية للثقافة في مجال حقوق الإنسان التي يترأسها وزير التعليم وتتألف من ممثلي المنظمات غير الحكومية. وهي تتولى اقتراح استراتيجيات للثقافة في مجال حقوق الإنسان في ضوء مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية ذات الصلة، كما تتولى إعداد تقارير عما يضطلع به في المدارس وعلى المستوى الجامعي من أنشطة ذات صلة. وتفيد الحكومة بأن الثقافة في مجال حقوق الإنسان يتم بإدراج المفاهيم المتصلة بحقوق الإنسان في البرامج والمواد ذات الصلة، وتنظيم تظاهرات خاصة وإعادة النظر في الكتب المدرسية لإزالة ما تحويه من قوالب نمطية تتنافى مع التسامح. وما برحت تونس تشجع أيضا على الرفع مجددا من شأن مهنة التدريس كجزء من عملية الإصلاح التربوي التي بدأت عام ١٩٨٩؛ وتم إدراج حصص تناول حقوق الإنسان في التدريب السابق للخدمة المقدم لمعلمي جميع المواضيع، بينما يتم تنظيم دورات تدريبية في حقوق الإنسان أثناء العمل؛

(ح) تركيا - قامت اللجنة الوطنية التركية المعنية بعقد الثقافة في مجال حقوق الإنسان، في شهر تموز/يوليه ١٩٩٩، بنشر برنامج تركيا المخصص للثقافة في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٨-٢٠٠٧)، بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الأكاديمية المعنية والمجتمع المدني. ويجري تنفيذ البرنامج بالتعاون مع مختلف الشركاء، من بينهم المنظمات الحكومية الدولية (الأمم المتحدة ومجلس أوروبا) ومنظمات المجتمع المدني. ويذكر من بين الأنشطة المضطلع بها: تدريب مدربي كيانات المجتمع المدني ومدربي الشرطة؛ وإدراج المسائل المتصلة بحقوق الإنسان في التدريب أثناء الخدمة ومسابقات القبول للملء وظائف شاغرة في الخدمة المدنية؛ وإجراء أبحاث بشأن مفاهيم حقوق الإنسان، بدعم من اليونسكو؛ والقيام بأنشطة متنوعة للتوعية. وأعربت اللجنة عن موافقتها على توصيات مختلفة مقدمة في إطار التقييم الشامل في منتصف العقد وأكدت ضرورة تخصيص مزيد من الموارد، على جميع الأصعدة، للثقافة في مجال حقوق الإنسان.

الحاشية

Professional Training Series No. 7, United Nations publication, sales no. (١)

.E.01.XIV.2
